الهيئات و الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و دورها في تحقيق التنمية -خلال الفترة 2012/2011-

أ.د/دراوسي مسعود
أستاذ، جامعة البليدة2

أ/بن مسعود آدم
طالب دكتوراه، جامعة البليدة2

ملخص:

في ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الإقتصاد الوطني إذ أنه يساهم في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي من خلال زيادة الإنتاج الداخلي الخام، القيمة المضافة، خلق فرص العمل، القضاء على البطالة،الرفع من التصدير وزيادة القدرة على الابتكار إلى غير ذلك، الأمر الذي جعل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وفي هذا السياق، قامت الجزائر وكغيرها من دول العالم، بإنشاء عدة هيئات و وكلات من أجل توفير بيئة ملائمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سخرت لها كل أشكال الدعم المادي من أجل تطويرها وتحسين نمط التسيير بها، إلا أنه رغم المجهودات الذي بدلتها الحكومة إلا أن هذا القطاع مازال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من القيام بالدور المنوط به لذلك وجب على الحكومة الجزائرية معالجتها والتخفيف من حدة أثارها.

الكلمات المفتاحية: هيئات و وكلات الدعم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية.

Résumé:

Dans l'évolution de l'économie prenant place dans le monde d'aujourd'hui, le secteur des petites et moyennes entreprises, est devenu un secteur très important dans l'économie nationale qu'elle contribue au développement, tant économique que sociaux, à travers une augmentation PIB, valeur ajoutée, emploi, élimination du chômage, augmentation des exportations et augmenter la capacité d'innovation , le soutien du secteur des petites et moyennes entreprises est l'une des principales priorités de la politique économique en Algérie pour stimuler le développement vers l'avant. Dans ce contexte, l'Algérie comme les autres pays

المنارة للاستشارات

du monde a créé plusieurs organismes et institutions en afin de fournir un environnement adéquat pour l'activité des petites et moyennes entreprises et méprisé toutes ses formes de supports matériels afin de développer et d'améliorer leur style de gestion, cependant, malgré les efforts déployés par le gouvernement, beaucoup de problèmes et d'obstacles limitent aux entreprises de jouer leur rôle

Mots clés : organes et organismes responsables de développement, petites et moyennes entreprises,

مقدمة:

عرفت التنمية في الجزائر تحولات ومراحل عديدة كغيرها من اقتصاديات دول العالم، حيث تميزت بعد الاستقلالبالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة التي ساعد إنشائها وتطورها الارتفاع الذي كان يشهده سعرالبترول آنذاك، واستمر الحال إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدول المعتمدة على مداخيل البترول والتي من بينها الجزائر تفكر في خطة الإنعاش الاقتصادي من جديد كبديل عن البترول، فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصناعية الكبيرة وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفتح المجال للخواص حيث كان هذا من تيقنها أنه لا توجد وسيلة تنموية أخرى في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك التجارب الناجحة للعديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

والمتتبع لتطور هذه المؤسسات عددا ونوعا يجد الدليل على أهمية هذه المؤسسات من خلال ماتحققه من أهداف اقتصاديةواجتماعية على حد سواء، من هذا المنطلق ركزت الجزائر كغيرها من الدول النامية على وجه الخصوص على إحداث إصلاحات وتغيرات ولو جزئية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتهاجإستراتيجية لتطوير وترفيه هذا القطاع حيث وفرت له برامج ووسائل وحوافز متعددة إدراكا منها لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية وما يؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات والنهوض بها، محاولة منها لتخفيف المشاكل والمعوقات التي تعترضها.

ومن خلال ماتقدم ولدراسة هذا الموضوع تم بلورة إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

فيما تتمثل هيئات و الآليات التي سخرتها الدولة الجزائرية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية؟

المنارة للاستشارات

وانطلاقا من السؤال الرئيسي السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ماهو واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- ماهو الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني؟

-ماهي أهم الهيئات والآليات التي تدعم تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-فيما تتمثل المشاكل و الصعاب التي تعرقل عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

هذه التساؤلات وغيرها ستكون محل نقاش في هذه الورقة البحثية ضمن المحاور التالية:

*المحور الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*المحور الثاني: قراءة في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

*المحورالثالث:الدورالاقتصاديوالاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

*المحورالرابع:أهمآليات الهيئات المتخصصة في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*المحورالخامس:أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

و في الأخير خاتمة نقدم فيها أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى مجموعة من الاقتراحات و التوصيات التي نراها مناسبة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه المقالة إلى تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال تبيان مكانتها و دورها في الاقتصاد الوطني وفقا لأحدث الإحصائيات بالإضافة إلى آليات و برامج دعمها و كذا المشاكل التي تعترضها من أجل القيام بالدور المنوط بها.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

قبل البدء في دراسة و تحليل هذا الموضوع لابد من تحديد تعريف شامل وواضح لهذه المؤسسات خاصة في ظل تعدد المعايير المستخدمة و يكون هذا التعريف مظهرا للحدود الفاصلة بين هذا النوع من المؤسسات و المؤسسات الكبيرة و مبرزا لخصائص هذه الأخيرة و هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المحور.

أولا: المعايير المتحكمة في صياغة تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من أجل تحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك مجموعة من المعايير التي تعتبر مفتاح تعريف هذه المؤسسات وهي مقسمة إلى فرعين أساسيين الفرع الأول هو المعيار الكمي الذي

المنارة للاستشارات

يسمح بتحديد الحجم أما الثاني فيتمثل في المعيار النوعي ويسمح هذا الأخير بشرح طبيعة كل تنظيم حيث يمكن إيجازها فيما يلي:

1/المعايير الكمية:

وهي مختلف المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحجم العمالة، حجم المبيعات أو بالأحرى قيمة الموجودات وغيرها، وغالبا ما نجد كل من معيار رأس المال وعدد العمال الأكثر استعمالا في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لبساطة وسهولة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بهذين العنصرين.

أ/معيار عدد العمال: يعتبر معيار عدد العمال أحد المعايير الكمية للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والأكثر شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة مهما اختلف نوع النشاط، حيث أن هذه البيانات لا تنطوي حساسية أو سرية العمل، ولكن رغم بساطة استخدام هذا المعيار إلا أنه وجهت له انتقادات كثيرة وأهمها أنه لا يعكس الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال، إذ توجد الكثير من الصناعات التي تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن الصناعات الصغيرة والعكس صحيح.[1]

ب/معيار رأسالمال: يعتمدهذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات الاقتصادية ، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا اعتبرت المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرانسبياعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل الدولة.[2]

ج/معيارمعاملرأس المال (المعيار المزدوج): ويعرف بأنه حجم الرأسمال المستخدم للوحدة الواحدة من العمل، ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال، أي يعتمد هذا المعيار على الدمج بين معياري رأس المال وحجم العمل وهذا لتكون النتائج أكثر دقة في استعمال المعايير المنفردة [3].

د/معيار حجم المبيعات: يعتبر هذا المعيار من المعايير الأكثر استخداما هو الآخر في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ويعتبر مؤشرا ذو مصداقية إلى حد كبير لمستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية.[4] وللإشارة فقط أنه لا بد من إستخدام هذا المعيار مع معيار آخر وذلك راجع لكون هذا الأخير يتطلب تعديلات مستمرة وفقا لتغيير الأسعار ومعدلات التضخم

2/المعاييرالنوعية: إن استعمال المعايير الكمية لوحدها غير كاف لتحديد وإعطاء مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولذا تم إدراج مجموعة أخرى من المعايير النوعية وهي:

المنارة للاستشارات

أ/معيار المسؤولية: في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولية المباشرة والنهائية تعود للمالك الذي يملك سلطة إتخاذ القرار داخل المؤسسة وبالتالي له تأثير على التنظيم والهيكلة وأسلوب الإدارة ويشرف على العديد من الوظائف كالإنتاج والتمويل والتسويق.(5)

ب/معيار الملكية:

يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة، إذ نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل مؤسسات أشخاص أو مؤسسات أموال معظمها فردية أو عائلية حيث يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

ج/معيار محلية النشاط:

نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لايمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.(6)

د/المعيار التكنولوجي: بناءا على هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات رأس مال منخفض وكثافة عمالية عالية.

ثانيا: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف متفق عليه حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ لا يمكن لتعريف واحد أن يشمل جميع أبعاد الحجم الصغير والمتوسط في نفس الوقت ولا يمكن لهذا التعريف أن يعبر عن الإختلافات بين المؤسسات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة خصوصا بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه سنتطرق لمختلف تعاريف الدول والمنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

1/تعريف الم.ص.م للولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 حدد مفهوم هذه المؤسسات على" أنها ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي ننشط في نطاقه".(7)

2/تعريف اليابان للم.ص.م:

استنادا للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 ، فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول التالي:

المنارة للاستشارات

جدول رقم 01: التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	لرأس المال المستثمر (مليون ين)	عدد العمال
النشاط الصناعي وقطاعات أخرى	300 أو أقل	300 أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	100 أو أقل	100 أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة	50 أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 أو أقل

المصدر: إيمان صالح عبد الفتاح،" المشروعات الصغيرة و تأثيرها على التنمية البشرية في الدول العربية"، أوراق عمل ندوة تطوير إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2007،ص133

3/ تعريف الاتحاد الأوروبي:

قام الإتحاد الأوروبي بإصدار تعريف ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 03 أفريل 1996 معتمدا على كل من معيار عدد العمال و رقم الأعمال و كذا موازنة المؤسسة، وتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب تعريف الاتحاد الأوروبي كمايلي: (08)

-المؤسسات المصغرة تعرف على أن العدد الأقصى للعمال فيها يكون 09.

-المؤسسات الصغيرة عدد العمال 49 أو أقل، رقم الأعمال 07 مليون أورو أو أقل، أما الموازنة أقل من 5 مليون أورو.

-بالنسبة للمؤسسات المتوسطة عدد العمال 249 أو أقل، رقم الأعمال 40مليون أورو أو أقل، أما الموازنة 27 مليون أورو أو أقل.

4/تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق أسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام بها إتحاد بلدان جنوب شرق أسيا استخدم كل من بروث و هايمتز التصنيف التالي الذي يأخذ معيار العمالة كمعيار أساسي: (09)

-من 01 إلى 09 عمال تعتبر كمؤسسات عائلية و حرفية.

-من 10 إلى 49 عامل تعتبر كمؤسسات صغيرة.

-من 50 إلى 99 عامل تعتبر كمؤسسات متوسطة.

-أكثر من 100 عامل تعتبر كمؤسسات كبيرة.

5/ التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المنارة للاستشارات

في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو – متوسطي و كذا توقيعها على ميثاق بولونيا حول الم.ص.م في جوان 2001، أخذ المشرع الجزائري بالتعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي، الذي يصنف هذه المؤسسات حسب كل من معيار العمالة، رقم الأعمال و موازنة المؤسسة و درجة استقلاليتها [10]. أين تم إصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422، الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية الم.ص.م، و في المادة الرابعة منه، عرف الم.ص.م بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية ، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتتوفر على الإستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها ب25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف الم.ص.م[11].

جدول رقم 02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون	من 1 إلى 100 مليون
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 200 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على المواد 5،6،7 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص05.

ثالثا: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:

-الجمع بين الإدارة والملكية حيث ونظرا لبساطة وسهولة الإدارة يكون المالك هو المسير ومن ثمة يتمتع بالاستقلالية في الأداء.

-سهولة التأسيس وذلك راجع لإنخفاض رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات إلى جانب قصر الفترة اللازمة لإعداد الدراسات وإنخفاض تكاليف التأسيس وسهولة الحصول على الوثائق والتراخيص.

-المعرفة التفصيلية للسوق وكذا عملاء السوق من خلال معرفة إحتياجات والسرعة على تلبية رغباتهم.

-قدرتها الكبيرة على الإبتكار والإبداع والتجديد وبالتالي منافسة المؤسسات الكبيرة.

المنارة للاستشارات

-قدرتها على الإنتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم والتنوع وقدرتها على استغلال الموارد المحلية (القدرة على تكييف وتحقيق التوازن الإقليمي).

-هي عبارة عن مؤسسات مغذية ومكملة للمؤسسات الكبيرة.

-تعد مصدرا للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال من أجل الإستثمار.

-تساهم بدور فعال في زيادة كل من القيمة المضافة والناتج القومي والدخل القومي وبالإضافة إلى التصدير لمختلف المنتجات خاصة السلع اليدوية والحرفية، والحد من البطالة من خلال خلق فرص العمل.

المحور الثاني: قراءة في واقع المؤسسات ص و م في الجزائر

يقتصر هذا المحور على تتبع مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بعد الإستقلال إلى غاية يومنا هذا، بالإضافة إلى حركية هذه المؤسسات من خلال تطور تعدادها وكذا توزيعها حسب النشاطات المختلفة وهذا في الفترة الحديثة 2011 و2012.

أولا: مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات ببطء شديد وذلك راجع للإعتماد على الإقتصادالإشتراكي في تحقيق التنمية عن طريق المؤسسات الكبيرة و ابتداء من سنة 1990 عرف هذا القطاع تحركا مميزا وعموما هناك 3 مراحل تميز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على النحو التالي:

1/المرحلة الأولى: وتمتد من 1962 إلى غاية 1980 .[12]

بدأت مع الإستقلال ودامت حتى سنة 1979، كان القطاع العام هو على الاقتصاد و الصناعة في الجزائر ، و تميزت بمؤسسات كبيرة و ضخمة، بينما كان القطاع الخاص مهمشا ، و نصيبه ضعيفا ضمن هذا المجال، و يتشكل في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب وقد أدمجت منذ سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية، وهذه الوضعية هي نتيجة السياسات المنتهجة في تلك الفترة، خاصة في ظل تبني الخيار الاشتراكي و اعطاء القطاع العام الدور الأساسي على القطاع الخاص و اعتماد سياسات الصناعات المصنعة و ما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام و محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص و قد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

2/ المرحلة الثانية: فترة الثمانينات:[13]

المنارة للاستشارات

لقد ظهرت خلال هذه الفترة تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح ينظر بذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتوجه جديد و بديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة سابقا ، كما تم اصدار قانون متعلق بالاستثمارات الوطنية الخاصة (21-08-1982) و إنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته و تنسيقه سنة 1983.

بالرغم من الدفع الذي أعطيته هذه الإجراءات القانونية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، إلا أنها غير كافية في ظل عدم تكيف المحيط الاقتصادي تكيفا أمثل لظهور القطاع الخاص.

3/ المرحلة الثالثة: الفترة ما بين 1990 إلى غاية يومنا هذا: [14]

لقد أعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو و يتطور فيه القطاع و قد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية:

– قانون الخوصصة و الشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 تم عدل بقانون آخر سنة 1997 أما الثاني فكان أهمه اتفاقات التعاون و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1998

–تقديم البنوك التسهيلات للقطاع الخاص و تخفيض الفوائد سنة 1998.

–تعديل التشريعات الجبائية ما بين 1992 و 1998 تضمنت امتيازات لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديمها لإعفاءات كلية أو جزئية.

–تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية 1994 بكافة الصلاحيات.

–إصدار النص التشريعي في شكل قانون رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001.

–صدور برامج تأهيلية و صناديق مدعمة لهذا القطاع ناهيك عن مختلف الهيئات و الآليات الداعمة هي الأخرى و التي سوف يتم التطرق إليها في المحور الموالي.

–إعادة هيكلة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي أصبحت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار في 2010.

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2011-2012): شهد تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا خاصة منذ إصدار القانون التوجيهي لترقية هذه الأخيرة سنة

المنارة للاستشارات

2001 و في هذا الجزء سوف نوضح هذا التطور خلال الفترة الأخيرة 2011-2012 كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم 03: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2011-2012)

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات في 2011	عدد المؤسسات في 2012	التطور	
			العدد	النسبة المئوية %
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة				
أشخاص معنوية	391.761	420.117	28.356	7,24
أشخاص طبيعية	120.095	130.394	10.299	8,58
نشطات حرفية	146.881	160.764	13.883	9,45
المجموع الجزئي1	658.737	746.275	52.583	7,98
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية				
أشخاص معنوية	572	557	15	2,62-
المجموع الجزئي2	572	557	15	2,62-
المجموع الكلي	659.309	711.832	52.523	7,97

المصدر:نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 22، سنة 2013،ص16.

من الجدول نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التي هي تمثل الأغلبية الساحقة مقارنة بمثيلاتها العمومية ب 52.583 مؤسسة من 2011 إلى 2012 أي نسبة 7,98 كنسبة تطور حصة الأسد كانت بالنسبة للنشطات الحرفية بنسبة 9,45 تم يليها الاشخاص الطبيعيين بنسبة 8,58 و أخيرا الأشخاص المعنوية 7,24 كما هو موضح في الجدول أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية فلقد تم شطب 15 مؤسسة في سنة 2012 مقارنة ب 2011 أي ـ2,62% ، أما نسبة التطور ما بين 2011 و 2012 كانت 7,97% أي بمجموع 52.523 مؤسسة صغيرة و متوسطة ما بين العمومية و الخاصة و هي نسبة جد مرضية.

المنارة للاستشارات

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط: يمكن توضيح أهم مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نسب تطورها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المعنوية حسب قطاع النشاط

مجموع فروع النشاط	2011	%	2012	%	نسبة التطور
الفلاحة و الصيد البحري	4006	1,02	4277	1,02	6,76
المحروقات، الطاقة، المناجم	1956	0,5	2052	0,49	4,91
البناء و الأشغال العمومية	135752	34,65	142222	33,85	4,77
الصناعة التحويلية	63890	16,31	67517	16,07	5,68
الخدمات	186157	47,52	204049	48,57	9,61
المجموع	391761	100	420117	100	7,24

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية ، مرجع سابق،ص15.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة(أشخاص معنوية) تنشط في مجالات عديدة تشمل مختلف القطاعات و الفروع و لكن بنسب متفاوتة، حيث نجد أن في سنة 2012 إحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 48,57% من مجموع المؤسسات يليها قطاع البناء و الأشغال بنسبة 33,85% أي بعدد 142222 ألف مؤسسة (خاصة في ظل برامج الإسكان و الحركة الكبيرة التي يعرفها هذا القطاع في الآونة الآخيرة) و باقي الصناعات كالصناعة التحويلية بنسبة 16,07% أما الفلاحة و الصيد البحري و المحروقات فهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة مقارنة بباقي النشاطات.

أما فيما يخص تطور تعداد هذه المؤسسات خلال الفترة 2011 و 2012 يبقى قطاع الخدمات في المقدمة بنسبة 9,61% أما في المركز الثاني نجد قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 6,76، أما باقي القطاعات فنسبها متقاربة في حين التطور الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بلغ 7,24%، و للإشارة فقط يشمل قطاع الخدمات كل من النقل و الاتصالات، الفندقة، المطاعم..إلخ، أما قطاع الصناعات التحويلية يشمل الصناعة الغذائية، الخشب و الورق، الحديد و الصلب...إلخ.

المحور الثالث: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا شك أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا على الجبهة الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء فهي تعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية و ذلك لكون هذا القطاع يمتاز بالمرونة و الديناميكية تؤهله للعب هذا الدور.

و على هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المحور إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال رفع الناتج الوطني و خلق قيمة مضافة بالإضافة إلى عمليات التجارة

المنارة للاستشارات

الدولية من خلال التصدير و الاستراد، أما من ناحية التنمية الاجتماعية سوف نتطرق إلى مساهمة هذا القطاع في خلق مناصب الشغل و الاستغلال الأمثل لإمكانيات البشرية المتاحة.

أولا: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1/مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في ترقية القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، و يمكن إبراز هذه المساهمة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور القيمة المضافة من سنة 2007-2011

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / القطاع	2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في القيمة المضافة	420,86	13,56	458,9	13,27	432,05	9,84	340,56	7,10	528,51	9,74
نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة	2986,07	86 ,44	3363,06	86,73	9354,5	90,16	440,76	92,8	4895,64	90,26
المجموع	3406,93	100	3821,96	100	4386,55	100	4791,32	100	5424,15	100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22 ، 2013،ص44.

من خلال الجدول السابق أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في القيمة المضافة في تزايد و ارتفاع مسمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت سنة 2011 إلى 4895,64 مليار دج أي بنسبة 90,26% من إجمالي القيمة المضافة بعدما كانت هذه النسبة في 2007 تقدر ب 86,49% بقيمة 2986,07 مليار دج، بينما يلاحظ العكس فيما يخص القطاع العام حيث انخفضت مساهمته في القيمة المضافة سنة 2011 إلى 9,74% بعدما كانت تقدر هذه الأخيرة بنسبة 13,56% سنة2007.

2/مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الخاصة منها و هي النسبة الغالبة، بنسبة معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم 06: مساهمة الم.ص.م في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2007-2011 (الوحدة مليار دج)

السنة / القطاع	2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	420,86	13,56	458,9	13,27	432,05	9,84	340,56	7,10	528,51	9,74
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	2986,07	86 ,44	3363,06	86,73	9354,5	90,16	440,76	92,8	4895,64	90,26
المجموع	3406,93	100	3821,96	100	4386,55	100	4791,32	100	5424,15	100

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية، مرجع سابق، ص43

المنارة للاستشارات

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، إلأى تنامي مساهمة القطاع في الانتاج الداخلي الخام حيث كانت نسبة المساهمة في 2007 تقدر ب 80,8% و ارتفعت إلى 84,77% سنة 2011 أما فيما يخص القطاع العام فكانت نسبة مساهمة في الناتج الداخلي سنة 2007 تقدر ب 19,2% و انخفضت سنة 2011 إلى 15,23% و بالتالي يتضح أن القطاع الخاص أكثر مردودية من القطاع العام و هو أكثر منه إقبالا على الإستثمار و أكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية، و أن مساهمة المؤسسات الم.ص.م الخاصة في ازدياد مستمر مقابل تناقص مستمر لمؤشرات القطاع العام.

3/ المساهمة في التجارة الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سجلت التجارة الخارجية سنة 2012:[15]

-قيمة الواردات: 46,80 مليار دولار أمريكي، أي بإنخفاض يقدر ب 0,94% مقارنة بنتائج سنة 2011.

-قيمة الصادرات: 73,98 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر ب 0,67% مقارنة بنتائج سنة 2011.

تترجم هذه النتائج المتعلقة بالتجارة الخارجية خلال عام 2012، فائضا في الميزان التجاري بأكثر من 27 مليار دولار أمريكي، ليكن ارتفاع خفيف يقدر ب 3,57% مقارنة سنة 2011، و عليه يمكن تسجيل استقرار نسبي للواردات و الصادرات.

ثانيا: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى مدى فعالية مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل و توفير مناصب شغل و بالتالي تقليص نسب البطالة، كل هذا موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: يبين تطور مناصب الشغل الصرح بها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2011-2012

السنة / القطاع		عدد المناصب في 2011	عدد المناصب في 2012	التطور	النسبة
م.ص.م الخاصة	الأجراء	1.017.374	1.089.467	72.093	7,09
	أرباب المؤسسات	658.737	711.275	52.538	7,98
المجموع الجزئي		1.676.11	1.800.742	124.631	7,44
م.ص.م العمومية		48.086	47.375	-711	-1,48
المجموع		1.724.197	1.848.117	123.920	7,19

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات نشرية المعلومات الإحصائية للم.ص.م ، العدد 22، سنة 2013، ص13

المنارة للاستشارات

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل بلغت لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1.848.117 منصب في 2012 ، عدد المناصب الجديدة تقدر ب 123.920 أي بنسبة زيادة 7,19% مقارنة بسنة 2011.

حيث أن أجراء و أرباب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورت بنسبة 7,44% أي 124.311 منصب جديد في 2012 مقارنة مع سنة 2011 في حين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية لاحظنا في مناصب الشغل في سنة 2012 ب 711 منصب أي 1,48% في 2011 إلا أنه لا يؤثر في ظل تطور التشغيل الذي عرفته المؤسسات الخاصة و بالتالي نستطيع القول بأن الاهتمام بهذا القطاع يحقق قفزة نوعية في مجال التشغيل و لا يقل أهمية عن دورها في الجانب الاقتصادي، ومنه الترقية الاجتماعية لكل الفئات.

رابعا: أهم الآليات و الهيئات المتخصصة في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قامت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بإنشاء هيئات و أجهزة حكومية من أجل دعم و تطوير المؤسسات الصغيرةو المتوسطة حيث قامت بإنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات بالإضافة إلى إنشاء العديد من الوكالات و الصناديق و البرامج و هذا ما سنعرضه فيما يلي:

1/الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتمثل أهم الهيئات و الوكالات التي تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفروع التالية:

أ/ وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

كانت أول مبادرة للدولة الجزائرية تبين اهتمامها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بهذه المؤسسات سنة 1999 و التي انحصرت مهمتها في البداية في إيجاد حلول للم.ص.م بالإضافة إلى تقديم حوافز مالية و دعم لازم من أجل تنميتها و تطويرها.(16)

أما في سنة 1994 ، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 ، أصبحت هناك وزارة منتدبة، إلا أن هذه الوزارة و منذ إنشائها رافقتها العديد من التعديلات خاصة من جانب التسمية، حيث تغيرت تسميتها بموجب المرسوم التنفيذي ، رقم 03-81 المؤرخ في 26 فيفري 2003، و أصبحت تسمى بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، إلا أن هذه التسمية لم تدم طويلا، حيث في 28 ماي 2010 أصبحت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

المنارة للاستشارات

ب/ مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعرف المشاتل حسب المشرع الجزائري " أنها مؤسسات عمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تنشأ تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تتكون من: [17]

-المحضنة: هيكل دعم يتم التكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.

-ورشة ربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

-نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث العلمي.

ج/مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري توضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقوم هذه الأخيرة بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تقديم خدمات الإعلام و التوجيه و الدعم و المرافقة، و توضع تحت وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، وتم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 و المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهامها و تنظيمها.

د/ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و أنشأ هذا المجلس في 25 فيفري 2003 من أجل ترقية الحوار و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل و السلطات العمومية و من جميع الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لترقية و تطوير هذا القطاع.

و/ الوكالات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996، حيث يتمتع هذا الجهاز بالإستقلالية المالية و الشخصية المعنوية كما يهدف هذا الجهاز إلى الدعم المالي و الفني لفئة الشباب و يتمتع أيضا بالمهام التالية:[18]

-تقديم الدعم و الاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.

المنارة للاستشارات

-تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و حتى التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

-تسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مريحة و مستمرة لضمان الشغل و تحقيق المداخيل.

حيث في 2012/12/31 قامت هذه الوكالة بتمويل 249147 مشروع و خلق 614555 منصب شغل و هي نسب جد إيجابية[19].

- الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM): قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمن المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كما أنها تتمتع هي الأخرى بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.[20]

حيث تقوم هذه الوكالة بدعم الحرفيين و الأفراد الذين يرغبون في إقامة مشاريع حرفية عن طريق تقديم لهم قروض بدون فائدة بالإضافة إلى تقديم الإعانات للمستفيدين من الاستثمارات من قروض الصندوق الوطني للقرض المصغر.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالإستقلال المالي، حيث تأسست بموجب مرسوم رئاسي رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و التي عوضت وكالة دعم و ترقية الاستثمارات بعدما أن فشلت في ترقية و دعم الم.ص.م ، تتمثل المهام الأساسية لهذه الوكالة في:[21]

-استقبال و مساعدة المستثمرين عن طريق هياكلها المركزية و الجهوية.

-تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية لقرارات التشجيع على الاستثمار.

-تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

-تزويد الراغبين في الاستثمار سواءا كانوا أجانب أو محليين بكافة المعلومات الاحصائية و الارشادات اللازمة.

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (AND PME): وهي أيضا مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تم إنشاؤها بموجب

المنارة للاستشارات

مرسوم تنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03، ومن مهام هذه الوكالة ما يلي:[22]

-تطبيق الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمان متابعة سيره.

- تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف و تغيير النشاط.

-إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-جمع و استغلال و نشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ه/ إضافة إلى الهيئات و الوكالات السابقة تم إنشاء عدة صناديق من بينها:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) في 11 نوفمبر 2002 كأول أداة مالية ساهمت بسد فراغ كبير في إشكالية الضمانات الضرورية للقروض البنكية.
- صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(CGCI) في 19 أفريل 2004 حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006.

إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع كصندوق تدعيم التصدير(FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCIPME) ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) إلى غيرها من الصناديق.

ثانيا: برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هناك نوعين من البرامج، برنامج وطني و برامج أجنبية موضحة كما يلي:

1/ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[23]

قامت الوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، و الذي حظي بموافقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 8 مارس 2004، بقيمة 1 مليار دينار سنويا، و الذي بدأ تنفيذه سنة 2006 و يمتد إلى غاية 2013 ، ويتم تمويله بواسطة صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتمثل اهدافه الأساسية في:

المنارة للاستشارات

-تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات شاملة.

-تأهيل المحيط الذي تنشط فيه الم.ص.م.

-إعداد تشخيص استراتيجي شامل للمؤسسة و مخطط تأهيلها.

المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل و المتعلقة بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين و تحسين المستوى التنظيمي.

-تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

و للإشارة فقط أن خلال المخطط الخماسي 2010-2014 يهدف البرنامج الوطني لخلق 200.000 ألف مؤسسة و تأهيل و مرافقة 20.000 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة بهدف تحسين تنافسيتها بالإضافة إلى دعم وضعيتها في السوق المحلي و الخارجي.

2/البرامج الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين أهم هذه البرامج نجد:

أ.برنامج ميدا MEDA (البرنامج الأورو المتوسطي) :يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو متوسطية و أنشطتها، حيث جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 بإسم أورو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية EDPME[24]. ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية أين يهدف هذا الأخير إلى تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و تقديم المساعدات اللازمة و دعم الإبداع و ترقية وسائل جديدة للتمويل ليساهم هذا القطاع بجزء كبير في النمو الاقتصادي و الاجتماعي.

ب.برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات المعلومات و الاتصال (PME2) : و هو برنامج ممول من قبل الجزائر و الاتحاد الأوروبي تم التوقيع عليه في 03 مارس 2008 إلى غاية مارس 2012 الانطلاق الرسمي كان في 09 ماي 2009 تم تمديد البرنامج إلى غاية 2 سبتمبر 2013 [25]. و هذا البرنامج يتفق مع البرنامج السابق إلا أنه زيادة على الرفع من تنافسية هذه المؤسسات يهدف أيضا إلى تكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتطوير القطاع و جعله يتماشى مع مؤسسات الدول المتقدمة.

المنارة للاستشارات

المحور الخامس: المشاكل و المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

على الرغم من الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه مازال يواجه العديد من المعوقات التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

-نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض و الضمانات المطلوبة من البنوك و عدم الاستفادة من التمويل الطويل الأجل و نقص المعلومات المالية و ذلك رغم الهياكل و الآليات الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن هذا المشكل يبقى مطروحا.

-صعوبات الإجراءات الإدارية و التسيرية و حتى التنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-الصعوبة المتعلقة بإيجاد عقار صناعي بسبب طول مدة منح الأرض المخصصة للاستثمار ، ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار، عدم وجود تبرير سبب الرفض، غياب الأطر القانونية، غياب البنى التحتية .....إلخ.

-عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق الغير المنضبط للسلع خاصة المستوردة منها و ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين.

-نقص الكفاءة الإدارية و الفنية حيث تفتقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة و الخبرة في العديد من مجالات و افتقار عمالها للمهارة و الكفاءة اللازمة إذ تدريبها و تكوينها يتطلب التكلفة.

-عدم الإلمام بمبادئ التسويق يؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغض النظر عن أهمية وجود السلع و الخدمات التي تقدمها خاصة في ظل المنافسة الداخلية و الخارجية.

-عدم إعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤسسات مكملة لأنشطتها.

-نقص التحفيزات الضريبية و الجمركية.

-ضعف استخدام التكنولوجيا المتطورة.

-غياب الفضاءات الوسيطة، كالبورصة و غرف التجارة و الصناعة، بنوك متخصصة إلى غير ذلك.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث ساهمت هذه المؤسسات في تطوير و تحسين اقتصاديات مختلف الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية، ومن بين هذه الدول الجزائر أين عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا في عددها خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد إصدار القانون التوجيهي 01-18 و كذا الديناميكية المدعومة من طرف الهيئات و الوكالات الوطنية التي وضعت خصيصا من أجل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توفير لها بيئة مستقرة و جعلها قادرة على المنافسة و التأقلم مع مختلف المتغيرات الاقتصادية و في هذا الإطار نرى أنه من المناسب مواصلة الاهتمام بهذا القطاع خاصة في ظل المشاكل و المعوقات التي يعترضها بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك نوصي بما يلي:

-تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في المناطق الريفية و في الجنوب من خلال تقديم المشورة الاقتصادية والفنية فيما يتعلق بإقامة المشاريع الاستثمارية، ومنح الدعم اللازم يمس جميع الجوانب.

-ضرورة تهيئة الأراضي و تخصيص العقارات الصناعية مع توفير كل المستلزمات الضرورية لهذه المؤسسات.

-تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل الشروع في تأهيل المؤسسات في حد ذاتها.

-حتى تتخطى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصعوبات و المشاكل التي تواجهها لابد أن لا يقتصر هذا على دور الدولة الجزائرية فقط و إنما هو دور جماعي يشارك فيه جميع الهيئات و الهياكل و حتى الأفراد المحيطة بهذه الأخيرة.

-إنشاء منظومة إعلامية إقتصادية حديثة تهدف إلى توفير المعلومات و البيانات و الإحصائيات لهذه المؤسسة.

-التخفيف من الحواجز الجمركية و الرسوم الضريبية و هذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذا النوع من المؤسسات أي توفير مناخ إستثماري ملائم.

-تزويد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتكنولوجيا المتطورة التي تتلاءم و طبيعة نشاطها الاقتصادي من أجل تطويرهاو ترقيتها.

المنارة للاستشارات

الهوامش و المراجع:

(1) أبو السيد أحمد فتحي السيد عبده ، "الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2005،ص48.

(2) أحمد رحموني، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، مصر، 2011، ص15.

(3) أبو السيد أحمد فتحي السيد عبده، مرجع سابق، ص 49.

(4) محمد الصغير قريشي،" واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص 172.

(5) عثمان لخلف، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية"، رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر ، 1995، ص08.

(6) رابح خوني، رقية حساني،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها"، إتراك للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، مصر 2008،ص 23.

(7) أحمد رحموني، مرجع سابق، ص20.

(8) ليليا بن صويلح، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 30، 2008، ص 149.

(9) لخلف عثمان، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها- دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر 2004، ص14.

(10)معطى الله خير الدين، بوقمقوم محمد،" تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد13، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005،ص145.

(11)الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77، القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المادة 04، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،ص05.

(12)بن نذير نصر الدين،" دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 07، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012، ص 134.

(13)سليمة غدير أحمد،" تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة تقييمية لبرنامج ميدا-"، مجلة الباحث، العدد09، 2011،ص03.

(14)بالإعتماد على نفس المرجع، ص03.

(15)نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، سنة 2013، ص13.

(16)صالح صالحي، " أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد03، 2004، ص30.

المنارة للاستشارات

(17)الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد 13، 2003، ص 13-14.

(18)/شريف غياط، محمد بوقمقوم،" التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد -العدد الأول، ص134.

(19)معطيات نشرية المعلومات الإحصائية، مرجع سابق،ص15.

(20)الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد06، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 28 جانفي2004، المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ص08-09.

(21) *HTTP/WWW.ANDI.DZ/INDEX PHP/AR/A-PROPOS*

(22)مرزوقي نوال و آخرون،" تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول " واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص14.

(23)نصر الدين بن نذير، مرجع سابق، ص133.

(24)سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص136.

(25) *Délégation de l'union européenne en algérie rapport annuel de la coopération UE-algérie ;2009 ;p14*

المنارة للاستشارات